

# علمية النحو والمنطق الرياضي

الحسين بشوظ

2017-01-17

لَمْ يَصُدُّرِ النحو العربي عن انفعال عاطفي، بل عن ابتكارٍ علميٍّ له خصائصه ومنهجه الرياضي القائم على مجموعة من القواعد المضبوطة، فتتحقق بذلك علماً قائماً بذاته له أصوله وقدراته الإنجازية، ونظرياته المؤسّسة على مبادئ المنطق الرياضي، وما يقتضيه من ملاحظة المعطيات والظواهر اللغوية وتحقيق التوافق المُمكن بينهما، ثم الانطلاق من هذه المعطيات لصوغ الفرضيات المستمدة من التفسيرات المُتوصل إليها، ثم المرور إلى مرحلة اختبار ملاءمة الفرضيات للواقع اللغوي، وذلك بإجراء ملاحظات وتمارين جديدة. فإذا ثبت عدم تناقضها، صيغت نظرية لغوية تُفسر قضايا اللغة وآلياتها.

النحو العربي مجموعة من القواعد المعيارية، التي استغرق اكتماؤها ونضوجها وقتاً طويلاً من الزمن قد يُناهز القرنين من الزمن. فكان ثمرة تفكيرٍ علميٍّ ومنطقيٍّ من عُلمائنا اللغويين والنحويين الأوائل، أما ما يشيع في موضوع جُمع اللغة وتُفَعِيدها فتمهت من الروايات المتضاربة والمُضطربة الكثير، خاصة فيما يتعلّق بالدوافع التي أُلْتُقَ وضع هذا العلم ومن تكفّل بوضعه والسياقات التي وُضِعَ فيها.

بعض الروايات تقول: إن علياً بن أبي طالب (رضي الله عنه) هو أول من وضع النحو. وأكثر الروايات ذيوفاً وشهرة: تلك التي تقول "إن علياً (رضي الله عنه) أوعز إلى أبي الأسود الدؤلي بوضع هذا العلم (النحو)". بعض الروايات الأخرى غير المشهورة تقول: إن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) هو من وضع علم النحو؛ بعدما استشعر خطر دُيُوع اللُحْن بين العرب. ومنهم من قال إنه "زياد بن أبيه" وهناك روايات تقول: إن "أبي الأسود الدؤلي" استشعرَ خطرَ شيوع اللُحْن بين العرب بسبب توافد القبائل غير العربية على جزيرة العرب؛ واختلاط الألسن نتيجة توسُّع الدولة الإسلامية. ومن الروايات المتداولة في هذا الباب: "أنَّ أبا الأسود الدؤلي سمِعَ قارئاً يقرأ آية من سورة الحاقة إلى أن قال: (لا يأكله إلا الخاطئين) بدل (الخطئون) ففزِعَ لهذا فزعاً شديداً وباشرَ التععيد لعلم النحو. إلا أن هذه الروايات كلها لا تعدوا أن تكون استشعاراً لخطر اللُحْن على اللغة العربية فقط. أما النحو باعتباره علماً فقد جاء نتيجة سلسلة طويلة من النُّظَر والبحث والدراسة والتجريب وتراكم النتائج والمعطيات.

التَّحْوُّ الْعَرَبِيُّ وَالْمَنْطِقُ الرَّيَاضِيُّ: عرّف الشَّيْخُ الرَّئِيسُ ابْنَ سِينَا الْمَنْطِقَ بِقَوْلِهِ "هُوَ الصَّنَاعَةُ الَّتِي تُعَرَّفُنَا مِنْ أَيِّ الصُّوَرِ وَالْمَوَادِّ يَكُونُ الْحَدُّ الصَّحِيحُ الَّذِي يُسَمَّى بِالْحَقِيقَةِ حَدًّا، وَالْقِيَاسُ الصَّحِيحُ الَّذِي يُسَمَّى بِالْحَقِيقَةِ بُرْهَانًا" فَالْمَنْطِقُ؛ حَدُّ وَقِيَاسٌ وَبُرْهَانٌ وَتَعْلِيلٌ، وَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُوَ الْمَعْيَارُ الصَّحِيحُ لِلْمَعْرِفَةِ، وَالْمِيزَانُ الْأَقْوَمُ لِبَلُوغِ الْحَقِيقَةِ، إِنَّهُ يَضَعُ الْقَوَانِينُ وَيُبَدِّثُ فِي الْمَبَادِئِ الْعَامَّةِ لِلتَّفَكِيرِ الصَّحِيحِ، وَيُعْنَى بِوَجْهِ خَاصٍّ بِتَحْدِيدِ الشُّرُوطِ الَّتِي تُهَيِّئُ لَنَا الْإِنْتِقَالَ مِنْ أَحْكَامٍ مَعْلُومَةٍ إِلَى مَا يَلْزَمُ عَنْهَا مِنْ أَفْكَارٍ أُخْرَى، فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ يُنَسِّقُ الْعَمَلِيَّاتِ الْعَقْلِيَّةَ الْكَلَامِيَّةَ. إِنَّ الْعِلْمَ الرَّيَاضِيَّ، عِلْمَ اسْتِنْبَاطِ بُرْهَانِيٍّ يَقُومُ عَلَى مَبَادِئِ الذَّاتِيَّةِ وَعَدَمِ التَّنَاقُضِ، وَالثَّلَاثِ الْمَرْفُوعِ، تَمَامًا كَعِلْمِ الْمَنْطِقِ الْقَائِمِ عَلَى مَبَادِئِ الْإِسْتِنْبَاطِ وَالْقِيَاسِ، فَالصَّلَةُ بَيْنَهُمَا صِلَةٌ تَكَامُلٍ وَتَشَابُهٍ، وَلَا يُمَكِّنُ فَصْلَ الْفِكْرِ الْمَنْطِقِيِّ عَنِ الْفِكْرِ الرَّيَاضِيِّ، وَعِلْمُ الْلُغَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى أُسَاسٍ عَنِ الْفِكْرِ عِلْمِيٍّ قَوَائِمُهُ الْمَنْطِقُ، وَبِالتَّالِي لَا يَجُوزُ فَصْلُ قَوَانِينِهَا عَنِ خِصَائِصِ الْعِلْمِ الرَّيَاضِيِّ، الْعَبْنِيِّ أُسَاسًا عَلَى عِلْمِ الْمَنْطِقِ.

يَقُودُ الْمَنْطِقُ الرَّيَاضِيُّ إِلَى أَفْكَارٍ مَنْطِقِيَّةٍ مَرْتَبِيَّةٍ وَمُتَمَاسِكَةٍ، تَنْتُجُ كُلُّ فِكْرَةٍ عَمَّا تَقَدَّمَهَا مِنْ بَرَاهِينٍ مَنْطِقِيَّةٍ، إِلَّا أَنَّهُ لَا بَدَّ حَتْمًا مِنَ الْوُصُولِ إِلَى أَفْكَارٍ لَا يَقُومُ عَلَيْهَا بُرْهَانٌ، عِنْدَهَا يَتِمُّ نَقْلُهَا كَمَا هِيَ، وَهَذِهِ الْأَفْكَارُ يُسَمِّيهِمَا الْعِلْمُ الرَّيَاضِيُّ مَفَاهِيمًا أَوْ أَفْكَارًا أَوْلِيَّةً، يَبْدَأُ بِهَا، أَوْ يَنْتَقِلُ مِنْ قَضَايَا أَوْلِيَّةٍ لَا بُرْهَانَ عَلَيْهَا، فَتَقْبَلُ مِنْ دُونِ بَرَهْنَةٍ، وَتَسْمَى بِالْمَبَادِئِ الْأَوْلِيَّةِ أَوْ الْمَسْلَمَاتِ، وَهِيَ لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَعْرِيفٍ، ثُمَّ تَبْرَهَنُ كُلُّ قَضِيَّةٍ اسْتِنَادًا إِلَى قَضَايَا مَبْرَهَنَةٍ وَهَكَذَا دَوَائِلُكَ. فَالْمَنْطِقُ الرَّيَاضِيُّ يَسْتَنْدُ فِي نِظَامِهِ عَلَى فِكْرَةِ الثَّوَابِتِ وَالْمَتَغْيِرَاتِ، فَالثَّوَابِتُ يَنْتَقِلُ مِنْهَا الْعِلْمُ الْبُرْهَانِيُّ لِإِظْهَارِ الْمَتَغْيِرَاتِ الْمَشْتَقَّةِ مِنْ تَبَدُّلِ الْعِلَاقَاتِ الَّتِي تَرْتَبُ بَيْنَ هَذِهِ الثَّوَابِتِ.

### يَسْتَنْدُ الْمَنْطِقُ الرَّيَاضِيُّ فِي نِظَامِهِ إِلَى فِكْرَتَيْ "الثَّوَابِتِ" وَ"الْمَتَغْيِرَاتِ".

• الثَّوَابِتُ؛ يَنْتَقِلُ مِنْهَا الْعِلْمُ الْبُرْهَانِيُّ، لِإِظْهَارِ الْمَتَغْيِرَاتِ الْمَشْتَقَّةِ مِنْ تَبَدُّلِ الْعِلَاقَاتِ الَّتِي تَرْتَبُ بَيْنَ هَذِهِ الثَّوَابِتِ.

نُظْهِرُ عَمَلِيَّةَ رَصْدِ دَقِيقَةٍ، أَنْ مَا نَعْتَرُّ عَلَيْهِ مِنْ عِلَاقَاتٍ فِي الرِّبَاضِيَّاتِ نَجِدُهَا كَذَلِكَ فِي الْلُغَةِ، لِأَنَّ الْفِكْرَةَ الْمَنْطِقِيَّةَ تَكُونُ فِي الْعَقْلِ الَّذِي هُوَ الْمُنْطَلِقُ، وَتَتَجَسَّدُ صَوْرَتُهَا فِي الْمَسْتَقَرِّ الَّذِي هُوَ التَّعْبِيرُ. وَلَكِي تُؤَدِّي هَذِهِ التَّعَابِيرُ وَظِيْفَةُ دَلَالِيَّةٍ لَا تَتَنَاقُضُ وَالْفِكْرَةَ الَّتِي تَبْنِي الْعَقْلَ إِصْدَارَهَا، لِأَنَّ تَتَحَكَّمُ فِي انْتِظَامِهَا السِّيَاقِيِّ عِلَاقَاتٍ مُرْتَبَةٍ تَرْتِيبًا مَنْطِقِيًّا وَمَعْقُولًا، فَكَمَا أَنَّ الْعَنْصَرَ الرَّيَاضِيَّ لَا قِيَمَةَ لَهُ إِلَّا ضَمْنَ الْعِلَاقَاتِ الَّتِي يَحْضُرُ فِيهَا، كَذَلِكَ فَإِنَّ الْعَنْصَرَ اللَّغَوِيَّ لَا قِيَمَةَ لَهُ فِي ذَاتِهِ، بَلْ فِي وَظِيفَتِهِ الْأَدَائِيَّةِ الَّتِي يُوَدِّيها مِنْ خِلَالِ عِلَاقَتِهِ مَعَ غَيْرِهِ (التَّرْكِيبِ).

فاللغة مؤسَّسةٌ على نماذجٍ كلاميةٍ أسلوبيةٍ، تتمتعُ بخاصيةٍ تحليليةٍ جوهريةٍ  
العنصر اللغوي، وصورتهُ العلاقات القائمة بين أجزائها.

• يستطيع العالم النحوي أن يكتشف بأدوات المنهج العلمي، حقيقة هذه العلاقات ويحدد ماهيتها ويجعلها أساساً يقاس عليه، لذلك قال ابن جني "إن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطق به العرب ولا يتعداه، وأما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه".

نقل اللغويين الأوائل ما نطق به العرب بدقة، وحرصوا على وصول اللغة كاملة الأداء والتعبير، متماسكة البنية والخصائص، فأعانت البنية المتماسكة علماء النحو على تحقيق الاستقرار وانطلقوا بدراساتهم من الواقع اللغوي، فدرسوا العناصر والعلاقات بينها، وتوصلوا إلى كُم يكون قضية يقاس عليها في عملية البرهان، ومنه انطلقوا للوصول إلى قوانين عامة. وقام العالم العربي اللغوي بعملية التحليل والتركيب، اللتين تشكلان جوهر كل علم منطقي، فهو يعود إلى الوراء بفعل ارتدادي ليُدْرَس جُزئيات اللغة، ثم يُركَّب النتائج التي توصل إليها، ولكن لا بد لكل عملٍ برهاني من وضع الفرضيات التي تولدها عملية الاستقراء، ولتحقيق هذه الغاية، استعان علماء النحو بالفكر المنطقي العلمي التحليلي، فلاحظوا ترابط الألفاظ ودلالاتها المعنوية، من خلال عملية التركيب منطوية رياضية تجمع النحو باعتباره (منطقاً لغوياً) والمنطق باعتباره (نحواً عقلياً)، وهذه العلاقة قائمة، دائمة ومستمرة بين المنطق والنحو. وقد شبَّهها "الفراي" بعلاقة المنطق بالعقل والمعقولات فقال "وهذه الصناعة، (أي صناعة المنطق)، تناسب صناعة النحو، وذلك أن نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ، فكل ما يُعطينا علم النحو من قوانين في الألفاظ، فإن علم المنطق يُعطينا نظيرها في المعقولات".

أكدت الدراسات اللغوية المعمقة؛ أن العلاقة بين المنطق والنحو لها نَجَلٌ واضحٌ في الدراسات النحوية. فالمنطق ميزانُ الفكر، واللغة هي القالب الذي يصبُّ فيه هذا الفكر. لذلك مزجوا النحو بالمنطق. لقد راعى "الرقاني في كلامه عن النحو، التقسيمات المنطقية وعلل الأحكام تعليلاً منطقياً، واشترط على العاملين في الحقل النحوي، أن يُلموا بأصول المنطق وقواعده لكي تأتي آراؤهم مقبولةً إذا ما أُخضعت للمقاييس العقلية". وقد كان ابن جني يضع الفرضية وي طرح السؤال، ثم يُجيب عنه بالبرهان، لإثبات صحة الفرضية أو خطئها، ومثاله: "إن المُسند إليه فاعلٌ مرفوع، ثم سأل ما سبب رفع الفاعل؟ فأجاب: ارتفع بفعله، ثم طرح سؤالاً آخر هو: لما صار الفاعل مرفوعاً؟ فبرز الرفع بقوله: إن صاحب الحدِّ أقوى الأسماء؛ والضمة أقوى الحركات؛ فجعل الأقوى للأقوى". لقد برر ابن جني الاتفاق على اللغة وقواعدها قائلاً "إنها تتكرس في

المجتمعات بعقد بين المتكلمين بها، ثم جاء النحو علما على ما جاء من قولهم، فهو مُنتزع من استقراء اللغة". فأثبت بذلك ابن جني، أن التعامل اللغوي كان مفهوما فطريا وطبيعا بين أفراد المجتمع الواحد، ومجردا عن التوصيف.

لقد صيغت القوانينُ العرفية على شكل قواعدَ قانونية تُطبَّق ويُقاس عليها، إذا عرّض كُلمٌ لغويٌ لا قاعدةً له، يتم القياسُ على القاعدة الأصل لوجود شبه بين القضيتين، فكان القياس في عرف العلماء "عبارةً عن تقدير الفرع بحكم الأصل" وقيل "هو حملُ فرعٍ على أصلٍ بعلة، وإجراء كُلمِ الأصل على الفرع". فإذا صُعِبَ القياس بحثوا عن الشبيه والنظير، وهذا ما عبّر عنه ابن جني بقوله: "فإذا لم يُقَمْ دليل، فإنك مُحتاجٌ إلى إيجاد النظير". وقد وضع العلماءُ شورتا أربعةً للقياس وهي: "الأصل، الفرع، العلة، الحكم".

بريد الكاتب الإلكتروني: [bachoud.houssaine@gmail.com](mailto:bachoud.houssaine@gmail.com)